ميزانية غير ثابتة

ثبت ان نفقات الامن الباهظة وتكاليف حرب ١٩٧٣ هي السبب الرئيسي للمشاكل الحالية المتأزمة في الاقتصاد الاسرائيلي ، ابتداء من العجز في ميزان المدفوعات وانتهاء بالبطالة المتوقعة خلال هذه السنة . وقد ادت هذه المشاكل جميعها الى اتباع عدة اجراءات اقتصادية سنة ١٩٧٤ بهدف ايجاد حلول لها ولو مؤقتة . ورغم ان هذه الاجراءات كانت شديدة الوطأة بالنسبة للسكان ، وخاصة بعد التخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية خلال شهر تشرين الثاني من السنة الاخيرة وما رافقه من ارتفاع في أسعار معظم السلع الاساسية يظهر ان السكان في اسرائيل استطاعوا « الثبات » في هذا الوضع الاقتصادي المتقلب . ولكن يبدو ان هذه الاجراءات ليست الاخيرة ، فقد رافقت مشروع الميزانية الجديدة اجراءات اخرى ، كما ذكرنا ، تمثلت في فرض ضرائب جديدة . ويتضح من خلال مراجعة بيانات وتصريحات المسؤولين في وزارة المالية ، ان ثبات الوضع الاقتصادي خلال سنة ١٩٧٥ يتوقف على عدة عوامل ، منها وصول المساعدات الخارجية التي طلبتها اسرائيل وخاصة من الولايات المتحدة، ثم تحقق التوقعات بالنسبة للوضع الاقتصادي الداخلي ، مثل الانخفاض في مستوى المعيشة وفي الاستهلاك الفردي والعام وزيادة الانتاج، الخ. ويظهر انه اذا لم يتحقق ذلك فان احتمال فرض اجراءات اقتصادية جديدة يغدو أمرا غير مستبعد، ولهذا « يعتبر مشروع الميزانية وثيقة مؤقتة غير جدية وغير كاملة ، تكون سارية المفعول خلال فترة محدودة فقط » (ابراهام كوشنير — دافار ، ٧٥/٣/٢) .

وكانت الاجراءات الاقتصادية تحظى ، عادة ، في اسرائيل بردود فعل « معادية » وانتقادات شديدة من قبل دوائر عديدة . غير انه يبدو ان الوضع تغير مؤخرا ، حيث سمعت اصوات تدعو الى الكف عن انتقاد اجراءات الحكومة الاقتصادية ومعارضتها ، لان هذه الاجراءات هي الجواب الوحيد على « استراتيجية التحطيم » التي يتبعها العرب ، « اذ أن هذه الاستراتيجية لا تعتمد فقط على الدروس الفورية لحرب يوم الغفران في المجالات العسكرية والسياسية والمعنوية ، وانما في الاساس على مضاعفاتها المتأخرة ، التي تكون الصراعات الداخلية في اسرائيل ، مثل الصراع الحالي ضد الحكومة وضد الضرائب الجديدة ، جزءا منها ...

« ان من يرغبون في أن يقدم العرب على الاعتراف باسرائيل ، ويؤمنوا بثباتها ، ويياسوا من استراتيجية التحطيم التي يتبعونها ، ويديروا مفاوضات مع حكومتها ، عليهم أن يمتنعوا عن تقويض صلاحيات الحكومة ... من خلال المعارضة الشرعية لقراراتها وسياستها . يجب على الحكومة ان تقرر وقتئذ وان تفرض ايضا ضرائب جديدة ، اذ أن الاعتراف بدولة اسرائيل يبدأ من الداخل» (حفاي ايشد — داغار ، ٧٥/٢/٢٧) .

حنه شاهين

[٢]

مشروع لاصلاح نظام الضرائب المباشرة في اسرائيل

منذ حرب تشرين ١٩٧٣ واسرائيل ماضية في محاولاتها الهادفة الى تقوية اقتصادها وتحسين اوضاعه ، لاعداده للصمود في حالة حصار طويلة، تستطيع معها خوض حرب جديدة ، ان نشبت . وكانت آخر هذه المحادثات الاعلان عن مشروع جديد يهدف الى اصلاح نظام الضرائب المباشرة في اسرائيل ، التي يكاد عددها ونسبتها يزيدان عن مثيليهما في أي بلد اخر في العالم .

تشكل الضرائب المورد الاساسي لخزينة اسرائيل، حيث تستغل في تمويل نفقاتها الكثيرة وخاصة الامنية . وقد ارتفع عبء الضرائب منذ حرب ١٩٧٣ بشكل ملحوظ ، نظرا لازدياد نفقات الامن في اسرائيل بعد الحرب بحيث وصل ، بحسب اعتراف وزير المالية في بيانه امام الكنيست ، عند تقديمه مشروع الميزانية للسنة المالية (هآرتس ، ٧٥/٢/٢٥) ، الى ٦٤ ٪ من الدخل القومي ،